# قواعد توجيه الوصل والوقف في القراءات الشاذة عند ابن جِنّي من خلالِ كتابه "المحتسب"

# Rules for the direction of the waṣl and waqf in non canonical readings of Ibn Ǧinnī based on his book Al-Muḥtasīb

عبد الوهاب بافلح

[1] مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربيّة، الجزائر، الجزائر، a.baflah@crstdla.dz

| تاريخ الارسال 2022/08/05 | تاريخ القبول2023/03/12. | تاريخ النشر2023/04/15 |
|---|---|---|

الملخص

تهدف هذه الدّراسة إلى دراسة قواعد توجيه مواضع الوصل والوقف في القراءات الشّاذّة. واختارَتْ كتاب "المحتسب" لابن جنّي مدوّنة لتحقيقِ هذه الغاية؛ لما كان يمتاز بهِ ابن جنّي مِن حِسٍّ لغوِيّ في توجِيهاتهِ. واتّبعت الدِّراسة منهجا وصفِيّا تحليلِيّا بتتبُّع الموضوع فيما سبق مِن دراسات، وجمع النّصوص المتعلِّقة به من المدوّنة المدروسة وتصنيفها ثمّ تقديم النّتائج المتوصّل إليها.

ووقفت على دراسات سابقة في القراءات الشّاذّة، كانت عامّة ولم تخصّ قواعد الوقف والوصل فيها، فأرادت الدّراسة أن تسدّ هذه الثّغرة. والحاصِلُ أنّ القراءة الشّاذّة لها وجاهتها اللّغوِيّة، وليست تبعدُ عن المتواترة إلّا في سلسلة سندِها واتِّصالِها برسول الله صلّى الله عليه وسلّم. ومواضعُ الوقفِ والوصْلِ فيها مِن أهمِّ المواضع في الجملة اللّغوِيّة لكثرة التّغيِيرات الصّوتِيّة والتّركيبِيّة التي تحدثُ فيهما، وقدْ تلحق المعنى أيْضا. فقدّمت الدِّراسة عدّة قواعِد من خلالِ نماذج جمعتها من الكتابِ، وقسّمتها بين القواعد الصّوتِيّة والقواعد التّركيبِيّة، وبيّنت مواضع

**Abstract**

The present research paper seeks to study the rules for waṣl and waqf in non-canonical Qur'anic readings. It chose the book al-Muḥtasīb by Ibn Ǧinnī, for the indisputable linguistic sense that Ibn Ǧinnī had due to being a grammarian. The paper follow descriptive analytical method by looking to the previous studies, than gathering the texts from the corpus, classified and analysis to extracting results. Therefore, the paper look to literature reviews in non-canonical reading; it was generally and did not specified the rules of pause and liaison.

By result, the non-canonical reading has linguistic acceptance, and it defer from the canonical in transmission from Mohammed (p b u h). In addition, waqf and waṣl are considered among the most important slots in the linguistic sentence due to the large number of phonetic and syntactic changes they go through, alongside their attached meaning. The paper at hand presented several rules through models collected, and divided them between phonetic rules and

| | | |
|---|---|---|
| التّغيير التي مسّت الحركات والأحرف (أحرف العلّة، حروف التّهجّي، والتّاء والهمزة)، وعمل الأحرف وتعلُّقها، والإسْناد، والمعنى اللّغوِيّ للكلمة، وعلاقة الإضافة. وتفيد هذه القواعِد في دراسة بناء الجملة العربيّة، وتحديدِ مستوياتِها الفصيحةِ باختلاف لهجاتها، وتقدِّمُ أوْجُها لأداء اللّغة لا تبتعِدُ عن القواعِد العامّة للنِّظام اللّغوِيّ. وتوصي الدِّراسة بمزيد دراسة للقراءات الشّاذّة وتوسيع نطاقِها على ظواهر أخرى لتحصيل نتائج أعمّ وأوْفق في الموضوع. | | syntactic rules, in addition to showing the places of change that affected movements and letters (vowels, spelling letters, taʾ and hamza), the function of letters and words, the grammatical relationship, and the word attachment. These rules are useful in studying Arabic syntax at its different levels, both eloquent and dialectal. In addition, give several application in Arabic performance do not go far from language system. In conclusion, the paper recommend studying the non-canonical reading and extending its scope to other phenomena in order to obtain more general and favourable results. |
| **كلمات مفتاحية: وقف؛ وصل؛ قراءة شاذّة؛ صوت؛ تركيب؛ ابن جنّي** | | **Keywords** : **waqf; waṣl; non-canonical reading; sound; structure; Ibn Ǧinnī** |


**المؤلف المرسل**: عبد الوهاب بافلح، **الإيميل**: a.baflah@crstdla.dz

## 1. مقدمة:

تميّز توجيه ابن جنّي للقراءات الشّاذّة بِاستيفاء المستويات اللّغوِيّة (الصّوتيّة والصّرفيّة والمعجمِيّة والتّركيبِيّة، والدّلاليّة). وهذا يعود إلى الاختلافات الواقعة في القراءات الشّاذّة؛ فهِي –القراءة الشّاذّة–وإن لمْ ترْقَ إلى التّواتُر إلّا أنّها تشكِّل أداءً لغوِيّا (لَهَجِيّا) يُرافِق الأداء المتواتِرَ، ويدخل ضِمْن النِّظام اللّغوِيّ عامّةً. كما أنّها تبرِزُ مستوياتٍ لغوِيّة مِن الفُصْحَى؛ لأنّها نقلت عن العربِ الفُصحاء.

ويحدثُ كثيرا أن تكون الاختلافات في القراءة الشّاذّة واقعة في أواخر الكلِمِ، أو في أواخِرِ الآيات، لما يدعو إلى حضورِ مصطلحي الوقف والوصْلِ بقوّة لتفسيرِ تلك الاختلافات، وتوجيهِها لُغوِيّا، والفصل بينها. ثمّ إنّ كثيرا من العلومِ المرتبِطة بالقرآن الكريم كعلوم الشّريعة والعلوم اللّغوِيّة تقِفُ عند هذيْن المصطلحيْنِ، لأهمِيّة الأحكام المترتّبة عن الوقفِ والوَصْلِ، ورجاحتهما في التّوجيهِ بين المتعارض منها. وعلى هذا فالدِّراسة تسعى إلى الإجابة عن الإشكالات الآتِية:

- ما مظاهِرُ اختلاف القراءات الشّاذّة في الوقف والوصل؟
- ما القواعد الحاكمة لتوجيه الوقف والوصل في القراءات الشّاذّة؟
- ما مستويات تأثير الوقف والوصل في القراءة؟

وتكمن أهمية الإجابة عن هذه الإشكالات في تحديد مسار الأداء في اللغة العربيّة، واختلاف مستوياتها بما لا يؤثِّرُ على النّظام اللّغويّ العامّ.

وقد اعتنى جملة مِن الدّارِسِين بكتاب المحتسب لابن جنّي لمادّته اللّغويّة الغنيّة. وفي دراسة (رسالة ماجستير) عنوانها: "الوقف عند ابن جنّي، دراسة صوتيّة دلاليّة" لمحمّد أحمد بحث فيها ظاهرة الوقفِ مِن حيثُ الإجراء الصّوتي وانعِكاسها على الجانِب الدّلالِي، وخصّ الفصل الخامس بتطبيقات على القراءات الشّاذّة في "المحتسبِ"، كما نزعمُ القيامَ بهِ في هذه الدِّراسة. وتوصّل إلى نتائِجَ أهمّها اتِّصال الوَقْف بظاهرة الحذْفِ وتأثيرهما على الدّلالة. وستقدّم الدِّراسة دراسة لنفس المدوّنة وبنفس المبدأ، ولكن بتطبيقات لم يورِدها صاحب الرّسالة بغية تحصيلِ نتائج جديدة تتعلّق بقواعدِ توجيه الوقف والوصل. حيثِ إنّ الرِّسالة لم تحفَل بهذه القواعِد ولم تُظهِرْها.

وفي دراسة عبد القادر دلماجي بعنوان: "المظاهر الفنولوجية المترتبة عن ظاهرة الوقف في قراءة القرآن الكريم" زادَ من الظّواهر: الإبدال، والإثبات، والإلحاق، وإطالة أصوات المدّ، والمجانسة الصّوتيّة. وهذهِ كلّها في قراءات القرآن مجتمعة، ولم يخصّ بالدِّراسة عيّنة مميَّزة. ولم يكن غرضهُ الوقوف على القواعد المنظِّمة لهذهِ المظاهر، وإنّما الوقوف عليها وتوصيفها. فهذه عيّنة مِن دراسات سابِقة متقاطِعة مع موضوع الورقة.

وفي هذه الدِّراسة سنتتبّعُ مواضِع استعمل فيها ابن جنّي الوقفَ والوصْل في توجيه القراءة الشّاذّة، من أجلِ بيانِ موقعهما في القراءة، وبيانِ قواعدِ توجيههما، وتأثيرِهما في توْصيل المعاني المرادة مِن الآية. فإنّ ابنَ جنّي يعتمِدُ في توجيهاتهِ على قواعد لغويّة (صوتيّة وتركيبيّة) ليظْهِر وجهَ الصّواب أو الخطأ في القراءة. ومِن ثمّ نستخلص النّتائج النّهائيّة التي تهمّ المشتغلين باللُّغة العربيّة وأداءاتِها ومستوياتِها المختلفة.

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

## 2. تعريف الوصل والوَقف:

يتّصل المصطلحان ببعضِهما، ويتقدّم "الوَصْلُ" لأنّهُ يأتِي أوّلا في الأداءِ، ثمّ يتبعهُ وَقْفٌ متعلِّقٌ بهِ. ويعنون بهِ أين أقِف في التّلاوة؟ وأيْنَ أصِل؟ وهذا يعطِي اختياراتٍ كثيرة يفرّقُ بينها إمّا بالوجوب والحرمة، أو بالحسنِ والقبحِ، ومِن ثمّ نجد الابتِداء والسّكتَ والقطع، بوصفِها مصطلحاتٍ تدرُسُ أوْجُهَ وصلِ الكلامِ أو قطْعِهِ عمّا يأتِي بعدهُ. ونكتفي في هذا المقامِ بالمصطلحين منفرديْن.

### 1.2 الوصل لغة:

الْوَاوُ وَالصَّادُ وَاللَّامُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى ضَمِّ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ حَتَّى يَعْلَقَه (ابن فارس، 2002). وهذا المعنى الذي يوجد في مشتقّات الكلمة. وفي اللّسان: "وَصَلْت الشيء وَصْلاً وَصِلةً، والوَصْلُ ضِدُّ الهِجْران. ابن سيده: الوَصْل خلاف الفَصْل" (ابن منظور، (وصل)).

### 2.2 الوصل اصطلاحا:

يستعمل مصطلح الوَصل في القراءات بمعنى "ضدّ القطع والوقف والسّكت" (المسؤول، 2007). وبالتّالي يكون تعريفه تبعا لتعريف الوقف، فما ليس فيه وقف فهو وصلٌ، ويخصّون بالتّعريف الوقفَ ويذكرون أقسامه تبعا له. كما يربط الوصل بمصطلح الابتداء وهو "الشّروع في القراءة بعد قطع أو وقف" (الصفاقسي، 1974، ص128). واكتفى ابن جنّي بقولِهِ عن الوصلِ أنّه: "هو الذي عليه عقد الكلام، واستمراره، وفيه تصحّ وجوهُهُ ومقاييسه" (ابن جنّي، 1994، 37/1) أي ارتباط الكلام وإظهارُ وجوهِهِ وقواعده تكون في الوصلِ ولا تكون في الوقفِ، وهذا التّعريف موافِق لغاية ابن جنّي في توجيه القراءة بناءً عليهِ.

### 3.2 الوقف لغة:

الْوَاوُ وَالْقَافُ وَالْفَاءُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى تَمَكُّثٍ فِي شَيْءٍ ثُمَّ يُقَاسُ عَلَيْهِ (ابن فارس، 2002). وفي اللّسان: "الوُقوف خلاف الجُلوس" (ابن منظور، (وقف)). وفي القاموس المحيط: "الوَقْفُ: سِوارٌ من عاجٍ. والموقِف من الفَرَسِ: الهَزْمَتانِ في كَشْحَيْهِ، أو نُقْرَتا الخاصِرَةِ على رَأسِ الكُلْيَةِ." (الفيروزآبادي، (وقف)). وهذه استعمالات ماديّة محسوسة للمادّة.

### 4.2 الوقف اصطلاحا:

يعرّف ابن الجزري الوقف اصطلاحا بأنّه "عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ الصَّوْتِ عَلَى الْكَلِمَةِ زَمَنًا يَتَنَفَّسُ فِيهِ عَادَةً بِنِيَّةِ اسْتِئْنَافِ الْقِرَاءَةِ" (ابن الجزري، د س ن). ويعرفه الأشموني بـ"قطع الصّوت آخر الكلمة زمنا ما" (الأشموني،

1975). ويعرِّفه عبد العلي المسؤول بنفس تعريف ابن الجزري مع إضافة بسيطة في تحديدِ موقعه موافِقا الأشموني في قوله: "قطع الصّوت على آخِر الكلمة زمنا يتنفّس فيه عادةً بنيّة القراءة" (المسؤول، 2007). ويعرّفه ابن الحاجِب بـ"قطع الْكَلِمَة عَمَّا بعْدهَا وَفِيه وُجُوه مُخْتَلفَة فِي الْحسن وَالْمحل" (ابن الحاجب، 1995، 63). فهناك عدّة تقسيمات للوقفِ تنظر في مظانها، ولم نقدّمها هنا مخافة الإطالة، وسنقفُ عليها خلالَ تحليلِ النّصوصِ، إذا اقتضى الأمرُ ذلِكَ. ويضيف ابن الجزرِي عدّة تحديدات للمصطلحِ في قولِهِ: "ويأتي في رؤوس الآيِ وأواسطِها، ولا يأتي في وسط الكلمة ولا فيما اتّصل رسما، ولا بدّ من التّنفُّسِ معه" (ابن الجزري، د س ن). وهذا ليجعل له حدّا مع القطعِ والسّكتِ، وإنّما الوقفُ في وسْط الكلامِ بنيّة الاستِئْنافِ.

**3. تعريف القراءة الشاذّة لغة واصطلاحا:**

**1.3 الشّذوذ لغة:**

يرجع مصطلح الشّذوذ لغة إلى مادّة (شذّ) و"يدلُّ على الانفراد والمفارَقة". ويظهر هذا المعنى في مشتقّاته المتعدّدة فشُذَّاذُ الناس: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم ولا مَنَازِلهم وشذّان الحصى: المتفرّق منه" (ابن فارس، 2002).

**2.3 القراءة الشّاذّة اصطلاحا:**

تُوصَف القراءةُ بالشّذوذِ إذا فقدتْ إحدى شروط القراءة الصّحيحة، فصَحَّ سندُها وخالفت رسمَ المصحَف، ولم تنقل متواترة أو مستفيضة متلقّاة بالقبولِ، أو هِي التي لم يصِحّ سندُها وافقتْ المصْحَف أو خالفتهُ (المسؤول، 2007). وابن جنّي كغيرِهِ مِن علماء اللّغة يدرِك تماما مكانة كلّ من القراءة الشاذّة والصّحيحة (المتواترة) فهو يقولُ: "إن قصُر شيءٌ منهُ عن بلوغِهِ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم، فلن يقصُر عن وجهٍ من الإعرابِ داعٍ إلى الفسحةِ والإسهابِ، إلّا أنّنا وإن لم نقرَأْ في التّلاوةِ بِهِ مخافة الانتشارِ فيهِ، ونتابعْ من يتبع في القراءةِ كلّ جائز رواية ودراية، فإنّنا نعتقِدُ قوّة هذا المسمّى شاذّا". (ابن جنّي، 1994) فهذه وجهة نظر اللّغوِيّ الذي يقِرُّ بوصولِ هذه القراءة عن العربِ، ولكنّها تفقِد شرط الوصولِ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم، فلا تكونُ في القراءة مخافة الانتِشار، وهذا حدّ الشّاذّ، أي يعرِفهُ مَن يعرِفهُ، ولكنّه لا يُقرَأُ بِهِ بين النّاسِ فينتشِرُ ويكون بمثابة القراءة الصّحيحة. ويبيِّنُ ابن جنّي حاجتهُ مِن دراسة الشّاذّ بقولِهِ: (داعٍ إلى الفُسحة والإسْهابِ) وهذا كما

قالَ يجعلهُ في درَجَةٍ مِن القوّة اللّغويّة؛ إي إنّه يبتغي بيان الوجه اللّغويّ للقراءة، وقد كان كتاب "المحتسب" كلّه على هذه الغاية.

**4. أوجه اختلاف القراءة الشّاذّة:**

ارتبط اختلاف القراءة بالتّيْسِيرِ في قراءة القرءان، وَفق حديث الأحرُف السّبعة، ولذلِكَ تعدّدت أوجه الاختلاف بين القراءات؛ لاختِلاف طرق الأداء اللّغويّ أساسا بين النّاطقين بالعربيّة. ولِذلِكَ يحوز الاختلاف الصّوتِي الأدائي على حِصّة كبيرةٍ مِن هذه الأوجُهِ، وجمع ابن الجزري أوجهَ الاختلافات في قولِهِ: "تَتَبَّعْتُ الْقِرَاءَاتِ صَحِيحَهَا وَشَاذَّهَا وَضَعِيفَهَا وَمُنْكَرَهَا، فَإِذَا هُوَ يَرْجِعُ اخْتِلَافُهَا إِلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ مِنَ الِاخْتِلَافِ لَا يَخْرُجُ عَنْهَا، وَذَلِكَ إِمَّا فِي الْحَرَكَاتِ بِلَا تَغْيِيرٍ فِي الْمَعْنَى وَالصُّورَةِ...أَوْ بِتَغَيُّرٍ فِي الْمَعْنَى فَقَطْ...وَإِمَّا فِي الْحُرُوفِ بِتَغَيُّرِ الْمَعْنَى لَا الصُّورَةِ...أَوْ عَكْسِ ذَلِكَ...أَوْ بِتَغَيُّرِهِمَا...وَإِمَّا فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ...أَوْ فِي الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ...فَهَذِهِ سَبْعَةُ أَوْجُهٍ لَا يَخْرُجُ الِاخْتِلَافُ عَنْهَا" (ابن الجزري، د س ن).

فهذه هي الأوجه التي يقع فيها الاختلاف بين القراءات فهل للوقفِ والوصل علاقةٌ بهذه الاختلافات؟ وهل تختلف قراءتان في مواضع الوقف والوصْل؟ وما القواعِد التي تضبِطُ توجيه الوقف والوصل؟

من الملاحظِ في توجيهات ابن جنّي معاقبتهُ بين المصطلحين (الوقف والوَصْل). فشكّل ذلِكَ ظاهرة في توجيهاته، فلا يمكِن بيان وجه القراءة دون التّطرُّق إلى الوقف والوصْل لتعلّقهما بالأداء الصّوتِي، وكثرة التّغيرات الحادثة في الكلامِ بسببهما فعدّها ابن الجزري في قولِهِ: " فَاعْلَمْ أَنَّ لِلْوَقْفِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَوْجُهًا مُتَعَدِّدَةً وَالْمُسْتَعْمَلُ مِنْهَا عِنْدَ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ تِسْعَةٌ، وَهُوَ: السُّكُونُ، وَالرَّوْمُ، وَالْإِشْمَامُ، وَالْإِبْدَالُ، وَالنَّقْلُ، وَالْإِدْغَامُ، وَالْحَذْفُ، وَالْإِثْبَاتُ، وَالْإِلْحَاقُ" (ابن الجزري، د س ن). فهذه كلُّها تغيرات صوتيّة، وقد يؤثِّرُ الوصلُ والوقفُ في المعاني التي ترادُ مِن الآية، وذلِكَ غايَة التّوْجِيهِ.

وبحسب ما جمعته الدِّراسة من مواضع اختلاف القراءات الشاذّة والتي لها علاقة بالوقف والوصلِ في كتاب "المحتسب" يمكن تقسيمها إلى قسمين:

- مواضع فيها تغيِير صوتِي (إمّا بالحركة أو الحرف) وقد ينتج عن ذلِك تغيِير دلالِيّ، أو يبقى في مستوى التّغيِير الصّوتِي.

• مواضع فيها تغيير في التّراكيب: الجمليّة أو في المتلازمات كالمضاف والمضاف إليه، والنّعت والمنعوت، والحال وصاحبه. وهي أيضا قد يكون فيها تغيير دلالي أو تبقى الدّلالة على حالها.

كما سجّلت الدّراسة حضور الوقفِ في توجيه ابن جنّي ولو لم يكن في القراءةِ، وإنّما يستعين بهِ في وصْفِ الاختلافِ في القراءةِ، وتعليلِ وجهِها الذي جاءتْ عليهِ. وقد تجد في بعض التصرفات غرابة، ولكن قد يكون الأغرب تفسير ابن جنّي لها. والجدول أدناه يوضّح هذه القراءات المجموعة.

**الجدول 1: (مواضع الوصل والوقف في القراءات الشاذة في المحتسب)**

| القراءة | المحتسب | معجم | النّسبة (السّند) | التغيير الصوتي | التغيير الدّلالي | القاعدة | موضع الوقف/ الوصل | حُكم ابن جنّي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حاشْ للهِ (سورة يوسف: 31) | /1 341 | /3 167 | + | + | - | + | تعليل بالوقفِ | ضعيف |
| يَغْشَى اللّيلَ النّهارُ (سورة الأعراف: 54) | /1 253 | /2 369 | + | + | + | + | العرشِ يَغشَى (وقف) | صحيحة |
| أنْ غضَبُ | | | + | + | + | + | الخامسةُ أنْ غضبُ | - |
| مكَانًا سُوَى (سورة طه: 58) | /2 52 | /4 87 | + | + | - | + | سوَى (وصل) | مشكِل |
| الْمرِّ وزوجِهِ (سورة البقرة: 102) | /1 101 | /1 95 | + | + | - | + | الْمَرِّ (وصل) | - |
| الْمُرْء (سورة البقرة: 102) | /1 102 | /1 96 | + | + | - | + | الْمُرء | - |
| يُدْعَوْ كلُّ أناسٍ (سورة الإسراء: 71) | /2 22 | /3 332 | + | + | - | + | يدعَوْ (وصل) | - |
| للملائكةُ اسْجدوا (سورة البقرة: 34، وسورة الأعراف: 11، وسورة الإسراء: 61) | /1 71 /1 | /1 45 /2 | + | + | - | + | للملائكةُ (وصل) | ضعيف جدا، قبيح، لا يجوز، |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 240/2/21 | 346/3/328 | | | | | قبيحة |
| ألف لام ميمَ حسِبَ (سورة العنكبوت: 1-2) | /2/158 | /5/39 | + | + | - | + | ميمَ حسب (وصل) | فيه ضعف |
| ألف لام ميمَ الله [سورة آل عمران: 1، 2] | /1/240/2/159 | 4/2 | – | + | – | + | ميمَ الله (وصل) | فساد- شبهة ضعيفة |
| منهنَّ جُزًّا (سورة البقرة: 260) | /1/137 | /1/204 | + | + | - | + | جُزًّا (وقف) | - |
| خمسَهْ آلاف<br>ثلاثَهْ آلاف | /1/165 | /2/64<br>/2/63 | + | + | - | + | خمسهْ (وصل)<br>ثلاثهْ (وصل) | ضعيف |
| أَلَمْ تَرْ أنّ الله (سورة إبراهيم: 19) | 1/3/60 | /3/232 | + | + | - | + | ترْ (وصل) | فيها ضعف |
| مُوْسَى (سورة القصص: 10)<br>ولا جَأَن (سورة الرحمن: 74)<br>الضّأّلّين (سورة الفاتحة: 7) | /2/147<br>/1/47<br>/1/46 | 8/5/7/54<br>/1/14 | + | + | - | + | تعليل بالوقف | - |
| أخفيها لتجزى (سور طه: 15) | /2/48 | /4/74 | + | + | + | + | أخفيها لتجزى (وصل) | لا يحسن الوقف |
| أَنْبِيهُم، وأَنْبِيهِمْ (سورة البقرة: 33) | /1/67 | /1/44 | + | + | - | + | أَنْبِيهُم (تعليل بالوقف) | - |
| التّابوه (سورة البقرة: 248) | /1 | /1 | + | + | - | + | التّابوه | جاز |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 129 | 191 | | | | (وصل) | | (جائز) |
| إنْ تأْتِهِمُ (سورة محمد: 18) | /2 270 | /6 189 | + | + | + | استِئناف (ابتداء) | + | - |
| والأرْضُ/ضَ يمرون عليها (سورة يوسف: 105) | /1 349 | /3 195 | + | + | + | والسّماوا ت (وقف) والأر ضُ/ضَ | + | - |
| وَيْكَأنّهُ (سورة القصص: 82) | /2 155 | /5 34 | + | + | + | وَيْكَ (وقف) | + | - |
| هيْهاتْ هيْهاتْ (سورة المومنون: 36) | /2 92 | /4 210 | + | + | - | هيهاتْ (وقف) | + | حسن |

**5. قواعِد توجيه الوقف والوَصْل:**

من خلالِ ما جمعته الدِّراسة مِن نماذج عن الوقف والوصلِ عند ابن جنِّي ظهرَ أنّه يرفِق توجيهاتهِ للوقف أو الوصل بالتّعليلِ، ويكون هذا التّعليلُ عبارة عن ضابِطٍ (قاعدة) تتعلّقُ بِالاختلاف الواقِعِ في القراءةِ. ومِن مجمَلِ ما لوحِظَ على هذه الضّوابِطِ أنّها لا تختصّ بمواضِع الوقف والوصل وحدها، وإنّما هي ضوابِط عامّة، وقدّمت لها الدِّراسةُ تطبيقات في مواضع الوقف والوصْل لكثرة التّغيِيرات التي تقع بينهما، وتأثيرِ هذين الموضعينِ في الجانب الدّلالِي.

وسجّلت الدِّراسة في الجدول أعلاهُ مواضع الوقف والوصل من كتاب المحتسب، وأظهرت إن كانت القراءة منسوبةً أو مغفلة، وكلّها كما يلاحظُ جاءت منسوبةً لتحرّي الأمانة عند ابن جنِّي، فإنّ هذه القراءات قد يقع فيها غرابةٌ وبعدٌ، ولكن سماعها ونقلها ممّن ترتضى عربيّتهم يجعلها في مرتبة الفصِيحِ، ويعتقد فيها القوّة كما قال ابن جنِّي. وأيْضا كان يعقِّب ابن جنِّي على القراءةِ بحكمِهِ عليها من حيثُ الصّنعة، فلا يتوانى في الحكم بالضّعف رغم كلّ ما يقدِّم للقراءة مِن تحليل ومِن أعذار بحسب تعبيرِهِ. وقد يكونُ إغفال الحكم أحْيانا يعني الاستحسان؛ أي ليس على القراءة مأخذ من حيث الصّنعة. وفيما يأتي مجمل ما جمع مِن هذه الضّوابِطِ مقسّمة إلى ضوابِطَ صوتيّة وضوابِطَ تركيبِيّة.

**1.5 قواعد صوتية:**

تتعلّق القواعِد الصّوتيّة المجموعة مِن مواضع الوقف والوصلِ في المحتسبِ بالتّغيّرات التي تحدثُ إمّا على مستوى الحركاتِ، ومِن ضمنِها السّكون (وهو عدم الحركة)، وإمّا بالحروفِ، وهذه الأخيرة تشملُ خاصّةً حروف العلَّة، وحروف التّهجّي في أوائل السُّوَر، والهمزة والتّاء والهاء في أواخر الكلمِ. وقد يستعمل ابن جنّي ضوابِطَ عامّة تتعلّق بأداء اللّغة كالاستِحسان، والقِياس، واستحكام العلّة، والإخراج على الأصل، وإجراء الوصل موقف الوقف والعكس، والوقف من مواضع التّغيير، وتمّ دمجها مع الضّوابِط الصّوتيّة لتعلّقها بها. على ما يتمّ بيانه مِن خلالِ النّماذج الآتِية.

- **قواعد عامّة:**

**-الوقف مِن مواضع التّغيير:**

في قراءة "يومَ يُدْعَوْ كلُّ أناسٍ" [سورة الإسراء: 71]. قال ابن جنّي: "هذا على لغة مَن أبدلَ الألِف في الوصلِ واوا، نحو: أَفْعَوْ، وحُبْلَوْ. ذكر ذلك سيبويه، وأكثر هذا القلب إنّما هو في الوقفِ؛ لأنّ الوقفَ مِن مواضعِ التّغيِيرِ، وهو أيْضا في الوَصلِ محكِيّ عن حاله في الوقفِ" (ابن جنّي، 1994). وهذه قاعدةٌ عامّة في تفسيرِ ما يقعُ في الوقفِ مِن اختِلافاتٍ، فإنّ القراءات القرآنيّة أداءات مختلفة للنّصّ القرآنِيّ تعودُ إلى عادة العربِ في كلامهم، ولا بدّ أن يحفل الوقفُ بنصيبٍ منها لتعرّض آخِرِ الكلامِ للتّغيِيرِ مِن لغة قبيلةٍ إلى لغة أخرى. فالقراءة المشهورة في هذه الآية: "يوم يُدْعَى"، وفي المثالين المقدّمين (أَفْعَوْ= أفْعَى) و(حُبْلَوْ= حُبْلَى) تظهِر التّغيِيرَ الصّوتِي بإبدال الألف واوًا في آخِرِ الكلمة، وليس في القراءةِ وقْفٌ وإنّما هو وَصْلٌ، والقاعدة المذكورة تَمّ الوقفَ، ولهذا أرْدف هذا القاعدة بقاعدة أخرى يكثرُ ورودها في توجيهات ابن جنّي، وهي إجراء الوقف مجرى الوَصْل والعكس، كما سيأتي بيانُها.

**-إجراء الوصل مجرى الوقف:**

يقوم هذا الضّابطُ في أصلِه على الحكاية والسّماع، (انظر النّصّ السّابِق قال فيه: في الوصلِ محكِيّ عن حالهِ في الوَقْف)، فقد يردُ تَغْيِيرٌ في القراءة حالَ الوصْلِ وأكثرُ وقوعهِ يكونُ في الوَقْف، فيفسَّرُ على أنّهُ إجراء الوصل مجرى الوقفِ، أو العكس والأوّل أكثر شيوعا (رحيم، 2020). ويعبِّرُ ابن جنّي عن هذا بعدّة عباراتٍ حسَبَ الاختلاف الوارِدِ في القراءة.

من ذلِكَ قولهُ في قراءة "أَلَمْ تَرْ أنّ الله" [سورة إبراهيم: 19] أنَّ فيها ضعفا وقال: "شبّه السّلَمي "أَلمْ تَرْ" بذلِكَ، إذْ كانت الكسرةُ أثْقَل، أو لأنّه أجرى الوصل مجرى الوقْفِ" (ابن جنّي، 1994، 361/1) ويقصِدُ أنّ بعض العربِ تحذفُ الكسرة في فعلِ الأمر استخفافا لها وهي ثقيلةٌ مثل: (اشْتَرْ=اشترِ، واكْتَرْ= اكْتَرِ)، فالفتحة الباقية من الألف المحذوفة بالجزمِ في (لمْ تَرَ) أهوَن على الحذفِ إذا قورِنت بالكسرة. أو لأنّه أجرى الوصلَ مجرى الوقْفِ، ففي الوقْفِ تسكّن أواخِر الكلمِ. وفي هذه القراءة رغم أنّ ابن جنّي حكم عليها بالضّعف، لكنّهُ قدّم علّتين أو ضابطين سوّغ بهما موضع الضّعف، فكيف يجمع بين الأمرين؟ فالفتحة على الرّاء تكون دليلا على الألف المحذوفة في الجزمِ وعِوَضا منها. فحكمه بالضّعف ربّما سرى إليها مِن جانب الرّواية، ولم يجِدْ لهذا التّغيير ما يُكافِئه في كلام العربِ إلّا ما قدّمهُ مِن حذفِ الكسرة في فعل الأمر. أمّا إجراء الوصل مجرى الوَقفِ فبابٌ له تطبيقات كثيرة، وورد في ضرورة الشّعرِ كما وردَ في القراءات (القرني، 2013)، وقال الزّمخشري: "ولا يختصّ بحالِ الضّرورة يقولون: "ثلاثَهْ أرْبَعَهْ"، وفي التّنزيل: "لكِنّا هو اللهُ رَبِّي" [سورة الكهف: 38] (ابن يعيش، 2001، 232/5).

وفي مثالٍ آخر يقول عن القراءة: "مكانًا سُوَى" [سورة طه: 58]. "تركُ صرْفِ "سُوى" هاهنا مشكِلٌ...ينبغي أن يحمل عليهِ أنّهُ محمولٌ على الوقفِ عليهِ، فجاء بترك التّنوين. فإن وصل على ذلِك فعلى نحوٍ مِن قولهم: سَبْسَبّا وكلْكلّا، فجرى في الوصْلِ مجراهُ في الوقفِ" (ابن جنّي، 1994). ويعني في هذا التّقابل بين (سبْسَبّا وكَلْكلًا = سُوَى) إلحاق المدّ في آخر الكلمةِ للوَقْفِ، كما أنّ في المثالين تشديد الحرف الأخير، وسنأتي على هذه القاعدة في الحديث عن التّغيير في الحروف. ويوافِق هذه القراءة قراءة "منهنّ جُزًّا" [سورة البقرة: 260] وقال فيها: "وقد كان ينبغي إذ كان إنّما شدّد عِوضًا مِن الإطلاق أن إذا أطلق عاد إلى التّخفيف، إلّا أنّ العرب قد تجري الوصل مجرى الوقف تارة، الوقف مجرى الأصل" (ابن جنّي، 1994، 137/1). فإطلاق المدِّ والتّشديد علامتان على الوقفِ أجريتا على الوصلِ على هذه القاعدةِ. ولم يتعسّف في إظهار التّشديد على قراءة "سُوَى" لأنّهُ منوّنٌ ومنصوب الآخِرِ، ومن شرط التّضعيفِ ألّا يكون الحرفُ الأخيرُ منوّنًا منصوبا لأنّه يبدلُ ألف مِن تنوينهِ (ابن يعيش، 2013، 213/5). وفي هذا قال سيبويه: "كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياءٌ ولا واوٌ في الكلام، وأجروا الألف مجراهما لأنها شيركتهما في القوافي، ويمد بها في غير موضع التنوين، ويلحقونها في التنوين فألحقوها بهما فيما ينون في الكلام" (سيبويه، 1988، 169/4).

فنلاحِظُ أنّهُ يحمِل ما يقع من تغيِيراتٍ للحركات أو الأحرفِ على هذا المحمَلِ ليجِد عذرا، وقد يكون فيه متعسِّفا لإجراء القاعِدة، ولكنّ حالة الشّاذِّ هكذا ينبغي أن يوجدَ لهُ احتِمالٌ في الصّحة، ولا يردُّ لأنّهُ مسْموعٌ وثابت النَّقْلِ، وإلّا حكمَ عليهِ بالفسادِ، فهو أصلا خارِجٌ عن المألوف والمسموع عن العربِ على حدِّ تعريف الشّاذِّ. فتراهُ يقولُ في القراءة: "بينَ الْمَرِّ" [سورة البقرة: 102] "أراد تخفيف (الْمَرْء) على قراءة الحسن وقتادة، إلّا أنّهُ نوى الوقفَ بعد التّخفيفِ، فصارَ (الْمَرِ)، ثمّ ثقّل للوقفِ على قولِ مَن قال: هذا خالِدّ، وهو يجعلّ، ومررتُ بفَرجّ، ثمّ أجرى الوصل مجرى الوقفِ فأقرَّ التّثقيل بحالِهِ... وفي هذا شذوذان" (ابن جنّي، 1994، 101/1). فالهمزة من الحروف المجهورة ويستثقل العرب التقاء همزتين وتضعيفها. فإجراء أحكام الوقفِ على الوَصْلِ ممّا سمع من العربِ ركوبهُ مُرتبِطا بأسباب أخرى كضرورة الشّعرِ، أو ضعف استحكام العلّة كما يأتي بيانهُ فيما يأتِي في القاعدة التّالِية.

وتراه يعدِل عن هذه القاعدة في قراءة "هيْهاتْ هيْهاتْ" [سورة المومنون: 36] فالتّاء هنا تاء جماعة، وليْستْ هاءً أجرِيتْ مجرى الوصْلِ، بحجّة كثرة هاته التّاء، وقلّة إجراء الوقف مجرى الوصلِ (ابن جنّي، 1994، 92/2). فحكم على هذه القاعدةِ بالقلّة مقارنةً بما هو مطّرِدٌ في كلام العربِ في جمع المؤنّث السّالم. وسنحتاج هذا المثال لاحِقا في القواعِد التّركيبِيّة لحاجة "هيْهات" إلى الفاعِل لشبهها بالفعلِ.

**-ضعف استحكام العلة:**

في قراءة "التّابوه" [سورة البقرة: 248] قال ابن جنّي: "ترى التّاء في "الفرات" تشبه في اللّفظِ تاء "فتاة" و"حصاة" و"قطاة"، فلمّا وَقَفَ وقد أشبهَ الآخِرُ الآخَرَ أبْدَلَ التّاء هاء، ثمّ جرى على ذلِكَ في الوصلِ؛ لأنّهُ لم يكن البدل عن استحكام العلّة علّةً، فيُراعَى حالُ الوقفِ مِن حالِ الوَصْلِ، ويُفصَلُ بينهما" (ابن جنّي، 1994، 130/1). هذه القاعدة تنسحب على غيرِها، أي لا تأتي مفردة، فهي من القواعد العامّة كما أشرنا، وطبّقها على قاعدة إجراء الوصل مجْرَى الوَقْفِ. فإبدال تاء التّأنيثِ هاءً في الوقفِ ممّا درج عليهِ في لسان العَربِ، ولكن التّاء في "تابوت" و"فرات" ليسَت للتّأنيث، فلا يقعُ إبدالها هاءً في الوقفِ إلّا للشّبهِ بيْنَ لفظ التَّاءيْنِ، كما في القراءة وفي لغة محكِيّة عن "طَيْء أنّهم يقولون: "كيف البنون والبَناهْ، وكيف الإخوهُ والأَخَواه"، فأبدلوا من تاء الجمع هاءً في الوقف، كما يبدلونها من تاء التأنيث الخالصة، وذلك شاذّ" (ابن يعيش، 2001، 404/5). ثمَّ بقِي البدلُ على حالِهِ في الوصلِ والوقفِ استحسانا له، ولم يفصَل بينهما بردِّها التّاءِ إلى أصلِها لأنّهُ لم يكُن مِن

استحكامِ علّة وإنّما هو استحسان لفظٍ. فمقارنته بين الأصلين (تبه، وتبت) أظهرت إبدال التّاء هاءًا، وليست للتّأنيث كما ثبت إبدالها أيضا في تاء جمعِ التّأنيث، فعلّة الشّبهِ غيرُ مستحكِمة ولكنّها واقِعة أعطَتْ العذرَ لهذا التّغيير. واختار الزّمخشري أنّ أصل "التّابوت" يعودُ إلى مادّة (توب) بدل (تبت)، وقال: "فهو إذا «فَعْلُوت» من التوب، وهو الرجوع لأنه ظرف توضع فيه الأشياء وتودعه (الزمخشري، 2006، 225/1) مخالِفا ابن جنّي في توجيههِ الذي قام على المادّة (تبت). ومعروفٌ أيضا أنّ الاختلاف في هذه القراءة أحدث إشكالا في جمع القرآن في عهد عثمان بن عفّان، حيث اختلف زيدٌ هو والنّفر القرشيّون فأثبتوها على لسان قريش بالتّابوت (السجستاني، 2002، 199/1).

- **الحركات:**

أجْرَى ابن جنّي في توجيهاتهِ عدّة قواعِد تتعلّقُ بالحركاتِ، منها ما سبق ذكره في ترتيب الحركات حيث أقرّ أنّ الكسرة أثقل من الفتحة، والضّمّة أثقل منها، والسّكون أضْعف من الجميع حتّى لا يعتدّ حاجِزا. ومرَّ أيْضا استِخفاف (طلب الخفّة) الفتحة في قراءة "ألَمْ نَرْ" واستِخفاف الكسرةِ في فعل الأمرِ. وهذه قواعد أخرى تتعلّق بالحركات.

**-الحرف السّاكن إذا جاور الحركة فقد تنزله العرب منزلة المتحرّك بها:**

أدرج ابن جنّي هذه القاعِدة في حديثهِ عن الهمز في قراءة "الضّأّلّين" و"مُؤْسى" و"جَأَن" وليس في القراءة وقفٌ، فالتّغييرُ جاء وسطَ الكلمة وليس في آخرها، ولكن ضربَ مثالا في الوقفِ يكافؤهُ بهِ، ويظهرُ فيه تحرّك السّاكن بالحركة المجاورة له ظهورا واضِحا، وقال: "ومنه أيضا قول بعضهم في الوقف: هذا بكُرْ ومررت بِبَكِرْ، فنقلوا الضمة والكسرة إلى الساكن قبل الراء، وهو الكاف. فكأنّ الرّاء محرّكة بحركة الكاف لأنها تجاورها" (ابن جنّي، 1994، 149/2). فحكمَ بتحرُّك الكافِ السّاكنة بالحركة المجاوِرة لها (وأظهرها بتغيِيرِها بين حالتي الرّفع والجرّ) تحرُّكا عبّر عنه "كأنّها في السّاكِنِ" أي إجراؤها في الكلامِ يوحِي بأنّها على السّاكن. فألِف المدّ في"الضّالّين" و"جانّ" تحوّلت إلى همزةٍ مفتوحة لتأثُّرِها بحركة الضّادِ قبلها. وفي "مُوسى" أخذ المدّ حركة الضّمّ قبلهُ فجرى تحقيق الهمزة "فالواو إذا انضمّت ضمّا لازما فهمزها جائز" (ابن جنّي، 1994، 148/2). فالهمزُ في الحالين جاء بتحرُّك المدِّ بالحركة قبلهُ.

**-الإتباع:**

وفي تطبيق آخَرَ يُظْهِرُ قدْرَةَ تأثُّر الحركة بما جاورها على تفسيرِ تغيِيرها بين القراءات في قراءَةِ "الْمُرْءِ، والْمَرْءِ، والْمِرْءِ"[سورة البقرة: 102] وليس هذا الاختلاف بالوقف أو الوصل، ولكن وضّحه بهِ، فالتّغيِيرُ سببهُ

إتباع حركة الإعراب (آخر الكلمة) لحركة الحرف الذي قبلها. وفي حالة "المرْء" فإنّ الإتباع انتقل من حرف الرّاء (لأنّه ساكِن، ولا يعتدُّ بهِ) إلى الحرف المتحرّك قبله وهو الميمُ (ابن جنّي، 1994، 102/1). باختلاف حركة الميم تبعا لحركة الإعراب في الهمزة. وفسّره بأنّه قد ألف الإتباع في هذا الاسم بين الرّاء والهمزة، وبما أنّ الرّاء قد سُكِّنت انتقل الإتباع إلى حرفِ الْمِيمِ الْمتحرِّكِ.

- **الحروف:**

**-حروف التّهجي مبنِيّة على الوقف في حالِ الوصل::**

حروف التّهجي التي تأتي في أوائل بعض السُّور تنطقُ حروفا مقطّعة، وعلّة معاملتها معاملة الوَقْفِ أنّها يلتقي في تهجِئتها السّاكنان كقولك: مِيمْ، وسينْ ففيهما تجمعُ السّكونَ والْمدَّ، فلا تلقِي عليها حركة ما يأتِي بعدها؛ لأنّ التّخفيف ونقل الحركة في التقاء السّاكنين إنّما تكون في المتّصِل وليس المقطّع. وعالجَ ابن جنّي هذه الحروفَ في مواضع مختلفة منها: "ميمَ حَسِب" [سورة العنكبوت: 1، 2] و "ألِف لامْ ميمَ الله" [سورة آل عمران: 1، 2] ولكن لم يُشِرْ إلى أنّها من القراءات الشّاذّة، واختلف في حكمهِ عليها وفي تطبيقِ هذه القاعدة على ما يأتِي:

"ألف لام ميمَ الله" [سورة آل عمران: 1، 2] و"ألف لام ميمَ حسِبَ" [سورة العنكبوت: 1، 2] حكم عليهما بالفساد والضّعف على التّوالِي؛ لأنّ فيهما حذف الهمزة، ونقل حركتها إلى السّاكِن قبلها، والهمزة ثابتة في الوصل والوقف في (الله)، وقطعِيّة لا يجوزُ حذفها في (أحسِب). وخالفه الفرّاء منطلِقا من أنّ الحروف المقطّعة كلّها على الوقفِ، وفي رأيِهِ أنّ الميمَ فتحت في "ألف لام ميمَ الله" "لأنّ الميم كانت مجزومة لنية الوقفة عليها، وإذا كان الحرف ينوى به الوقوف نوى بما بعده الاستئناف، فكانت القراءة "ا ل مَ الله" فتركت العرب همزة الألف من الله فصارت فتحتها في الميم لسكونها" (الفراء، 1955، 10/1). وتابعهُ ابن جنّي فقبل هذا التغيير إذا قال: "شَبهتُ سكونا بسكون، فحركتُ ميمَ "ميمَ" بإلقاء حركة الهمزة، كما حركت دال "قدَ أفْلَح" (ابن جنّي، 1994، 159/2). وعلّق في موضع آخر بقولِهِ: "وعلى أن مذهب الفراء هناك أيضًا مدفوع عندنا لأنه لا يُخَفَّفُ إلا في الوصل، والوصل يُسقط همزة اسم الله تعالى" (ابن جني، 1994، 240/1)، أي ليس هناك همزة أصلا حتّى تنقل حركتها إلى الحرف قبلها، وإنّما الهمزة ثابتة استنادا إلى أنّ حروف التّهجي مبنِيّة على الوقف في حالِ الوصل. وهذه القاعدة انطلقا منها كلاهما وافترقا في تطبيقها وتجويز الأوجُهِ.

"نونْ والقلم" [سورة القلم: 1] قال ابن جنّي: "ترك إدغام النون من قولِهِ: "نون والقَلم" إنّما هو لئلّا تجتمع هناك ثلاث واواتٍ، فثقل عليهم أن يقولوا: "نو والقلمِ" (ابن جني، 1994، 241/1). ولم يُشِر إلى أنّ هناك

قراءة شاذّة، ولكن استعان بوجه الإظهارِ على بيان فسادِ قراءةِ "قلنا للملائكةُ اسجدوا" على أنّهُ نقلٌ لحركة الهمزة إلى الحرف المتحرّك قبلها. وقرأ القرّاء بالإظهار والإدغام (مختار.أ، وسالم.ع، 1988، 196/7).

"كاف ها يا عين صاد" [سورة مريم:1] تخفى النّون في الصّادِ وصلا. فلا مانِع من ذلِك، وهنا لم تعامل الحروف بالتّهجّي (ابن جنّي، 1994، 240/1).

"عين صاد ذكر" [سورة مريم: 1، 2] تدغم الدّال من (صاد) في الذّال من (ذكر)، وقال: هذا أقوى رِواية وقِياسا. وهنا أيْضا لم تعامل الحروف بالتّهجّي، فليس هناك مانِعٌ لذلِكَ. (ابن جنّي، 1994، 240/1).

والخلاصة أنّه لا تكون حروف التّهجّي (المقطّعة) لنيّة الوقفِ كلّها، أيْ لا تؤخذ القاعدة على إطلاقِها ألبتّه، ولكن حين تَجتمِع بقواعد أخرى يظهرُ الوجه الأصْوَبُ. ورجّح في تطبيق هذه القاعدة مِن قراءة "صاد ذِكرُ" قال: "إنْ كان بعضهم قد أظْهرها، إلّا أنّ الإدْغام أقْوى رِوايةً وقِياسا" (ابن جنّي، 1994، 241/1).

**-التّشديد (التّثقيل) في الوقف والوصل:**

ذكر ابن جنّي هذه القاعدة في عدّة مواضِع، ويقِرّ أنّ مِن علامات الوقفِ تشديد الحرف الأخير. قال ابن الحاجب في أنواع الوقف: "والتّضعيف فِي المتحرك الصَّحِيح غير الْهمزَة المتحرك مَا قبلهَا، مثل جَعْفَرّ، وَهُوَ قَلِيل، وَنَحْو القَصَبَّا شَاذٌّ ضَرُورَة" (ابن الحاجب، 1995، 66) وهو هنا يحدِّد شروط الحرف المضعّف كما يضيف الأستراباذي فائدة التّضعيف في قولِهِ: "الذي ضعّف فهو أقوى تبْيينا لتحرّك الحرف في الوصلِ ممّن رام، لأنّه نبّه عليه بالحرفِ" ويعني أنّ التّضعيف والرّوم إضافة إلى الإشمامِ كلّها تظهِرُ حركة الحرف في الوصلِ، ويضيف أنّ "التّضعيف أقلّ استعمالا من الرّوم والإشمام؛ لأنّه إتيان بالحرف في موضع يحذف فيه الحركة، فهو تثقيلٌ في موضع التّخفيف" (الأستراباذي، 1982، 315/1) أي موضع الوقف هو للتّسكين، وهذا يخالِف التّضعيف، لذلك يقلُّ استعماله فيهِ حتّى عاد كالضّرورة كما مرّ سابقا في أمثلة قاعدة إجراء الوصل مجرى الوقف. وهنا نتناول توضيحات وأمثلة أخرى ذكرها ابن جنّي من القراءات الشّاذّة:

يقول في قراءة "المرِّ" [سورة البقرة: 102] بالتّخفيفِ وتشديدِ الرّاء المكسورة أنّ فيها "شذوذان: أحدهما التّثقيل في الوقفِ، والآخَر إجراء الوصل مجرى الوقف؛ لأنّه من باب ضرورة الشّعرِ" (ابن جنّي، 1994، 101/1)؛ والشّذوذ هنا نسبة إلى القراءة، واختلف في ذلك بين أقوال الضّرورة والشّذوذ، ونقل الباحث علي القرني عدّة أقوال ورجّح أنّ التّشديد في الوصل ليس من ضرورة الشّعرِ لوروده في آيات مثل قوله تعالى: "والبدن جعلناها لكم مِن شعائر اللهِ" [سورة الحج: 36] قرأ ابن أبي إسحاق بتشديد النّون من "البدنّ" وصلا (مختار.أ، وسالم.ع، 1988، 181/4). ويبقى التّشديدُ في الوَصْلِ محفوظا في صورِهِ الواردة، وليس على أنّهُ يقاسُ عليهِ فإنّما هو شذوذٌ كما وصَفهُ ابن جنّي.

وجعل ابن جنّي التّشديدَ أيْضا وجها في قراءةِ "منهنّ جُزًّا" [سورة البقرة: 260] قال: "أصله الهمز جزءًا، ثم خفّفت همزته على قولك في تخفيف الخبء: الخبُ، ثم إنك إذا خففت نحو ذلك ووقفت عليه كان لك فيه السكون على العبرة، وإن شئت الإشمام الجزُ، وإن شئت روم الحركة الجزُ، وإن شئت التّشديد على خالدّ وهو يجعلّ، فيقول على هذا: الجُزَّ، ثم إنه وصل على وقفه، فقال: جُزًّا" (ابن جني، 1994، 137/1). ويشير الباحث أحمد محمد إلى أنّ "العربي يميل إلى تسكين الصوت الموقوف عليه، ولكنه لا يرضى إخفاء هذا الصّوت" (أحمد، 2009). ولهذا تتعدّد صور التّصرّف فيه لئلّا يتسبّب خفاؤه في غموضِ المعنى الذي تتضمّنه الصِّيغة لفظا وجملة.

**-حذف الحرف وصفتهِ (عرَض لاحِق بهِ):**

في قراءة: "حَاشْ للهِ" [سورة يوسف: 31]

أقرّ أنّ وجه القراءة ضعِيف لالتقاء السّاكنين (مدّ الألِف والشّين السّاكنة)، وتسكين الشّين دون موجب لذلِك. وطريقها أنّه حذفَ ألف "حاشا" وأتبعه بحذفِ حركته الفتحة مع الألف "إذ كانت كالعَرَض اللاحق" (ابن جنّي، 1994، 341/1) فأصبحت الشّين ساكنة، وشبّه الفتحةَ بِصفات الحروف اللّازمة لها؛ كالتكرير في الراء، والتفشي في الشين، فإذا ذهب الحرف ذهبت صفتهُ، وقدّم أمثلة على تخفيف آخر الكلمة وحذف حركتهِ (معلّى= معلْ، وضُرٍّ= ضُرْ، والمِرِّ=المِرْ). وهذا توجِيهٌ غريبٌ، رغم أنّهُ قد ضعّف القراءة ولكنّه أوجد الطّريق الذي افترض أنّ القارِئ قد مرَّ عليهِ ليصل إلى قراءتهِ حسب الصّنعة. كما أنّ أمثلته غير مكافِئة لكلمة "حاشى" من حيث البناء فآخرها غير مشدّد، ومن حيث الموقِع فأمثلتهُ جاءت في قافية البيتِ يعني على الوقفِ. ولم يعيِّن القراءة على الوقف أو الوَصْل، وإنّما استعان بالوقفِ في توصيف التّغيُّر الصّوتِي لشبهِهِ بما يقعُ في الوقف من حذفٍ وتغْيِيرٍ. أمّا الجمع بين السّاكنين فقد ورد في قراءة نافع: "محيَايْ" (سورة الأنعام: 162).

- **الهمزة:**

**-قياس التّخفيف الصّرِيح:**

في قِراءة "أنْبِيهُم" [سورة البقرة: 33] قال: "هذه الياء ليست بلازِمة، وإنّما اجتلبها تخفيف الهمزة، وذلِك أنّ الهمزة إذا سَكَنتْ مكسورا ما قبلها فتخفيفها القياسي أن تخلصها في اللّفظِ ياءً...على التّخفيف القِياسي، لا على أنّه أبدل الهمزة ياءً إبدالا مستكرها"(ابن جنّي، 1994، 67/1). التّخفيف والإبدال عمليّتان صوتيّتان يفسّر بهما حال بعض الحروف في الأداءِ كالهمزةِ في "أنبِيهُم". ويرجّح أنّها تخفيف لا إبدالٌ أنّها لا تحذف حال الوقفِ والجزمِ، فهذا معنى قولِه "قياس التّخفيف" وأردفَ هذا التّرجيح بقاعدةٍ أخرى بقولِهِ: "والبدل عندنا لا يجوزُ إلّا في ضرورة الشّعرِ" ويعني أنّهُ لا ضرورةَ هنا وهذا معنى قولِهِ (مستكره) أي يلجأ إليهِ لتعسُّرِ النّطق ومخالفتهِ لمجرى

الكلام. ويعني بالصّريح أنّه تخفِيفٌ صريحٌ يظهرُ بنطق الهمزة ياء أو واوا صريحة، فلا إبدالَ في ذلِكَ. والنّكتة في هذا المثال قوله: (حال الوقف والجزم) وليس يعني بالوقفِ ما اصطلح عليهِ بحبس الصّوت، ولكن من خلالِ الأمثلة المغايِرة التي قدّمها لهذه القراءة (أعطِيهم، وأغزِيهم) حيث لا يجوز الإبقاء على حرف العلّة في موضع الوقفِ (يعني بهِ فعل الأمرِ).

### 2.5 قواعد تركيبيّة:

يختلف الوصل والوقف الصّوتيّان عنهما في التّركيبِ، فالأوّلان لفظِيّان لا يتّصلان دائما بالمعنى، أمّا في التّركيبِ فيتجاوزانه إلى تأثير الكلامِ السّابِق باللّاحق؛ لأنّ التّركيب في الجملة يقومُ على الإسنادِ، وعلى نظرِيّة العامِل، ومبتغاهُ هو إيصال المعنى، والوَقفُ دليلٌ على تمام المعنى، ثم الاستِئناف مِن جديد، وإن كان هناك وصْلٌ فلاتِّصال ما يأتي بما قبلهُ، فلا يتصوّرُ تمام المعنى إلّا بالوقفِ. وحتّى في التّركيبات غير الإسنادِيّة أو ما يسمّى بالمتلازِمات، فإن كان هناك اتّصالٌ بين كلمتين لم يجز الوقف على العموم، على حدّ قول الأشموني: "اعلَمْ أنّ كلَّ كلمة تعلّقت بما بعدها، وما بعدها تمامها لا يوقف عليها" (الأشموني، 1975) كالنّعت ومنعوتِهِ، والمضاف والمضاف إليهِ، والصّلة والموصول، فهذه كلّها تستوجِب مراعاة الوقف والوصل لاتّصاله الشّديد بالمعنى. وفيما يلي تطبيقات على ذلِكَ:

–في قراءة: " أنْ غضَبُ" [سورة النّور: 9] (ابن جنّي، 1994، 103/2).

يقع الفرق بين "أنّ" و"إنّ" بالفتح والكسْرِ في درجة اتّصالِها بما يأتي بعدها مِن كلامٍ، فالأولى إذا خفّفتْ تبقى على عملِها فيضمر اسمٌ بعدها، كما في القراءة "أنْ غَضَبُ". وأمّا الثّانية إذا خُفّفتْ فتخلُص حرف ابتِداءٍ؛ لأنّها أصلا تأتي في أوّل الكلامِ، والمفتوحةُ تأتي في وسطِهِ فالكلامُ غيرُ تامّ قبْلها، ولها وظيفةُ الموصولِيّة لما بعدها، فيكون اتّصالها به بالعمل (النّصْب) والموصولِيّة. وكذلِكَ تختلف "أنّ" المفتوحة عن وظيفة الأداة "أَيْ" التي تأتي بمعناها إذا كان الكلام قبلها تامًّا. وهكذا يكون الاتّصالُ بين كلمات التّركيبِ العربِي فارِقًا في تحديدِ وظائفِها، وخاصّة حروف المعانِي التي تكونُ لمعانٍ دقيقة. ولا بدّ أن نشير في هذه القراءة إلى أنّ ابن جنّي ذكرها بتخفيف النّون والرّفع، وهي قراءة ورش (قراءة متواترة) كتبت هكذا: أنْ لَّعنتُ. والثّانية عند ورش: والخامسة أنْ غَضِبَ" جاءت بصيغة الفعل وليس الاسم. فربما لهذا الاختلاف عدّها قراءة شاذّة.

– في قراءةِ " قلنا للملائكةُ اسْجُدُوا" [سورة البقرة: 34]، و[سورة الأعراف: 11]، و[سورة الإسراء: 61].

القراءة الصّحيحة بكسر التّاء من (الملائكة)، وذكر عدّة حجج على ضعف القراءة صوتيّا، حيث لا يجوز قطع همزة (اسجدوا) وصلا لأنّها همزة وصل، ولا نقلُ حركتها إلى الحرف قبلها لأنّه غير ساكِن. والأهمّ هنا قوله:

"ويزيد في قبح ذلك أنه إن نوى قطع همزة "اسجدوا" فإنما ذلك للوقف قبلها، والوقف هنا قبلها لا يجوز من حيث كان قوله: "اسْجُدُوا لِآدَمَ" معمولَ قوله: "قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ"، ولا يحسن الوقف على الناصب دون منصوبه؛ بل لا يجوز الوقف على العامل دون معموله؛ لاتصاله به، وكونه في بعض الأماكن كالجزء من العامل فيه" (ابن جنّي، 1994، 242/1).

-في قراءةِ "أكادُ أَخْفِيهَا لِتُجْزى..." [سورة طه: 15]

قال ابن جنّي:" فإذا كان "أَخْفِيها" بالفتح أو "أُخْفِيها" بمعنى أظهرها فاللام في قوله: "لِتُجْزَى" معلَّقةٌ بنفس "أخفيها"، ولا يحسن الوقف دونها" (ابن جنّي، 1994، 48/2). فتحديدُ المعنى اللّغويّ للفعلِ يتحكّم في حكمِ الوقف والوصلِ، فلام التّعليل متّصلةٌ بالفعلِ "أَخفِي" لأنّه يعني أظهِرُها لتجزى كلّ نفسٍ، على عكسِ القراءة المشهورة بـ"أُخفِيها" بالضّمّ فهو يفيد السّتر في أحد معنيَيْهِ. ولا يحسن فصلُ الفعلِ عن الحرفِ المتعلّقِ به. وهذا وجهٌ مِن اتِّصال حرف المعنى بما يسبقهُ، لا يجعل المرور على الوقفِ دونَ الانتِباهِ عليهِ.

-في قراءة: "فهل ينظرون إلا السّاعة إنْ تَأْتِهِمُ بغتةً" [سورة محمّد: 18]

قال ابن جنّي: "هذا على استئناف شرط؛ لأنه وقف على قوله: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَة)، ثم قال: (أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا) فأجاب الشرط بقوله: (فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا)" (ابن جني، 1994، 270/2)، والشّذوذ هنا مجيء همزة "إن" مكسورة، وعلّله بأنّها في موضع ابتِداء (استِئناف)، فالكلام السّابِق انتهى بالاستِفهام، فما يأتي بعدهُ منقطِعٌ عنهُ تركيبا، وإن كان متّصلا بهِ معْنًى. على خِلافِ القراءة المشهورة بـ"أن" المفتوحة فهي تتّصل بما قبلها. و"إن" شرطِيّة انتفى عنها الشّكّ لأنّها اتّصلتْ بفعلٍ متحقِّق الوقوعِ، وإن كان عندَ الكفّار في موضع الشّكِّ فجاءت "إنْ" على هواهُم. والقاعدة هي ارتِباط دلالة الأداة مع دلالة الفعل المتّصلة بهِ (العاملة فيه). وهي موافِقة لتعرِيف الحرْفِ بأنّه "ما جاء لمعنى ليس باسمٍ ولا فعلٍ" (سيبويه، 1988، 12/1) ويبقى معناهُ معلّقا لا يتحدّد إلّا بارتِباطِهِ بغيرِهِ مِن المفرداتِ في الجملة. وصاغ ابن جنّي على هذا التّوجيه قاعدة: اللّفظ من الله تعالى، ومعناهُ مِنّا، ويقصِدُ موافقة معنى الآية لاعتقاد الكفّار أنّ السّاعة في وقوعها شَكٌّ، وهي غير ذلِكَ.

-في قراءة: "والأرضُ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا" [سورة يوسف: 105] بالرفع، وقرأ: "الأرضَ" نصبًا السدي، وقراءة الناس: "والْأَرْضِ"

قال ابن جنّي: "الوقف فيمن رفع أو نصب على السّماوات، ثم تبتدئ فتقول: "والأرضُ، والأرضَ"(ابن جنّي، 1994، 349/1). يعني قوله تعالى: " وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ". والرّفع في (الأرضُ) على الابتِداء، أمّا النّصبُ بفعل مضمرٍ (يطؤون) والقاعدة تحديدُ الوقفِ متّصِلٌ

بوظيفة الكلمةِ التي تحدِّدُها العلامة الإعرابيّة، والضّمائر العائدةُ إليها، وتحديد المعنى اللّغوي للكلمات (الفعل) كما مرّ سابِقا، وهذا ليكون التّركيب متناسِقا ومسبوكا. ونلحظ جيّدا في النّصّ كيف قدّم ابن جنّي الحديث عن الوَقْفِ ليجعلهُ فاصِلا بين اختلاف القِراءة، ومحدِّدا لدلالة الآيَةِ.

-في قراءة "بِثلاثَهْ آلاف" و"بِخَمْسَهْ آلاف" [سورة آل عمران: 124، 125]

أقَرّ ابن جنّي أنّ الهاء في (ثلاثهْ وخمْسَهْ) بدلٌ من التّاءِ في الوقف، ولا وقف هنا لأنّ العدَدَيْن مضافان، والمضاف والمضاف إليهِ يعاملان معاملة الاسمِ الواحِدِ، فوجه القراءة ضعيف في العربيّة (ابن جنّي، 1994، 165/1). ورغم هذا وجد لهذه القِراءة وجها سمّاهُ بالتّأنّي والتّمادي بالمدّ، وقدّم عليهِ أمثلةً، وجعل الهاء هنا من وجهِ ذلِكَ، فالفتحة تمدّ فتولّد ألفًا وهكذا باقي الحركات. والهاء السّاكنة في "ثلاثهْ" و"خمسَهْ" بمنزلة الألف الممدودة. ولم يذكر الدّافع المعنويّ لهذه الإطالة بالمدّ أو الهاء السّاكِنة، فقد تكون لِتعظيم الأمرِ أو لمجرّدِ إطْلاق النّفس للاستراحة.

-في قراءَةِ "وَيْكَ أنّهُ لا يفلح الكافِرون" [سورة القصص: 82] (ابن جنّي، 1994، 155/2)

في القراءةِ الوقف على "ويْكَ" وفي القراءة المشهورة: "ويْكأنّهُ" متّصلة. والوقفُ على الكاف لتحديدِ نهايةِ الكلمة وما يتّصِلُ بها مِن مفرداتٍ أخرى، ومِن ثمّ معناها اللّغويّ. والحال هنا أنّ "وَيْ": تفيد التّعجّب، والكاف للخطاب، وقف عليها لألّا تبقى متّصلة بـ"أنّ" فتكون حرف تشبيه "كأنّ". فالقاعدة من خلالِ هذه القراءة هي ضبط المفردة مِن خلال الصّوت والوقْف لتحديدِ وظيفتها ووظيفة ما يلحقُ بها، وإنّ الوَقْف وسيلةٌ للفصلِ بين المفردات المختلفة لِتتميّز عمّا يشبِهُها، فيتحدّد معناها اللّغويّ بذلِكَ.

-الوقف على "هَيْهاتْ هيْهاتْ" [سورة المومنون: 36]

تمّ الوقوف على هذه القراءة سابِقا في قاعدة إجراء الوصل مجرى الوقف والعكس، والتّغيير في القراءة هو الوقفُ على هيْهات الأولى ثمّ الثّانية ووصفه ابن جنّي بأنّه حسن قال: "وعذر مَن وقف التاء كونها في أكثر الأمر مصاحبة للأخرى من بعدها، ولأنها أيضا تشبه الفعل، والفعل أبدا متطاول على الفاعل، وهذا طريق الوصل، ولأن الضمير فيها لم يؤكد قط، فأشبهت الفعل الذي لا ضمير فيه" (ابن جني، 1994، 92/2) فالوقفُ يقضِي بوجودِ فاعل لِـ"هيهات" التي تشبه الفعل (اسم فعل بمعنى بعُدَ) غير فاعل "هيْهات" الثّانية، وإنّما هي تأكيدٌ، وعبّر عن هذا بتطاول الفعلِ إلى الفاعل، أي حاجتهُ إليهِ ووجوب إظهاره، فظهرَ بالوقفِ وإظهار استِقلالِ كلٍّ لفظة بجملتها عن الأخرى. وليس ما بعدهما (لما توعدون) فاعلا، لانتِفاء أن يكون حرف الجرّ كذلِك. ووافق ابن يعيش هذا التّوجيه بتقديم أن تكون التّاء تاء جمع وقف عليها فلم تبدل هاءً، على أن يكون إجراءً للوقف مجرى الوصل، قال: "والأوّل أشبهُ، إذ الثاني بابُه الضرورة والشعر" (ابن يعيش، 2001، 75/3). ومن ثمّ أدرج الحديث عن أنّه

في الوقف يجوز الجمعُ بين ساكنَيْن، فيكون الوقفُ كالسادّ مَسَدَّ الحركة، وأنّ الوقف يظهِرُ استقلالَ الكلمة بضمير محذوف للفاعِل، وهذا ما يوافِق التّركيب السّليمَ.

-في قراءة: "يَغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارُ" [سورة الأعراف: 54]

قال ابن جنّي: "اتصال قوله تعالى: "يَغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارُ" بقوله: "ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ" اتصال الحال بما قبلها، ويكون هناك عائد منها إلى صاحبها وهو الله تعالى؛ أي: يَغشَى الليلَ النهارُ بأمره أو بإذنه، وحذف العائد كما يحذف من خبر المبتدأ في نحو قولهم: السَّمْنُ مَنَوان بدرهم؛ أي: منوان منه بدرهم. ودعانا إلى إضمار هذا العائد أن تتفق القراءتان على معنى واحد" (ابن جني، 1994، 253/1). والقاعدة هنا ردّ القراءة الشّاذّة إلى القراءة الصّحيحة لتتوافق في معناها. ووافقه الزّمخشري في هذا التّوجيه في قولِهِ: "أي يلحق الليل النهار، والنهار بالليل يحتملهما جميعاً. والدليل على الثاني قراءة حميد بن قيس: يغشى الليل النهار، بفتح الياء ونصب الليل ورفع النهار" (الزمخشري، 2006، 109/2).

**6. خاتمة:**

في نهاية هذه الورقة يمكن أن نسجّل هذه النّتائج تبعا لما قدّمْنا مِن دراسةٍ وتحلِيلٍ:

- تناولت دراسات سابقة توجيهات ابن جنّي للقراءات الشّاذة عند ابن جنّي، ولكنّها لم تتطرَّق إلى قواعد الوقف والوَصْلِ.
- أكّدت توجيهات ابن جنّي للقراءات الشّاذّة أنّها لم تخرج عن القواعد العامّة للّغة العربيّة، وإنّما اختلافُها في قلّة تداولها، والنُّطقُ بها في العربيّة وارِد بشكلٍ محْصورٍ، وغير متوسّعٍ فيهِ. وقد يكون شذوذها خطأ لغويّا.
- الوقف والوصل قد لا يكونان من اختلافات القراءات، ولكن يلجأ إليهما ابن جنّي لتفسير الاختلافات الأخرى، لتشابهها مع ما يقع في الوقف خاصّةً، ثمّ قد يلحقُ به ويعامل معاملتهُ.
- اختلاف الوقف يعود إلى الاجتهاد في فهم المعنى، فقد لا يرِد توقيفا لكن ابن جنّي يوظّفه حال الحاجة إليه للتّفريق بين المعاني (كقراءة: أكاد أخفيها)، أو لبيان وجه الأداء الصّوتيّ (كقراءة مُؤْسَى، وجَأَن).
- أضاف ابن جنّي إلى التّغييرات الواقعة في الوقف والتي أوردها ابن الجزري: التّشديد.
- قد يستعين ابن جنّي بأكثر مِن قاعدة لتوجيه اختلاف القراءة الشّاذّة، كقراءة: هيْهاتْ هيهاتْ بالوقف على الأولى ثمّ الثّانية.

- يحمِلُ ابن جنّي بعض الأوجه من القراءة الشّاذّة على أوجهٍ تشابِهها في النُّطق اللّغوي، وإن لم يكن نفس الاختلاف قد ارتكب فيها، كالهاء السّاكنة ومدّ الحركة في آخر الكلمة (بخمسهْ= قالا). وإلحاق حذف المدّ مع حركته بحذفِ الحرف مع صفته اللّازمة له كتكرار الرّاء وتفشّي الشّين (في قراءة: حاشْ).
- توسّع ابن جنّي في توجيه القراءة الشّاذّة في حالاتِ بعدِها عن التّأثيرِ في المعنى، وبقائها في حدودِ الأداء الصّوتي.
- تعدّدت عبارات ابن جنّي في الحكم على الوقف أو الوصل، فاستعمل: ضعيف، ومصنوع، وصحيح، ومشكِل، وضعيف جدا، وقبيح، وفيه ضعف، ولا يحسن الوقف، وفيه نظر، ولا يجوز، وحسن. وهذا يعودُ إلى التّوجيه الذي قدّمهُ للقراءة.

## قائمة المراجع:


القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

ابن الجزري، شمس الدين، (د س ن)، النشر في القراءات العشر، المطبعة التجارية الكبرى، مصر.

ابن جنّي، عثمان، (1994)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، مصر.

ابن فارس، أحمد، (2002)، مقاييس اللغة، اتحاد الكتاب العرب، مصر.

أحمد، محمّد، (2009)، الوقف عند ابن جنّي، دراسة صوتيّة دلاليّة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.

الأشموني، أحمد، (1975)، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، (ط2)، مطبعة البابي الحلبي، مصر.

دلماجي، عبد القادر، (2021)، المظاهر الفنولوجية المترتبة عن ظاهرة الوقف في قراءة القرآن الكريم، مجلة اللّسانيات، الجزائر، 27، 1، 485-506.

سيبويه، عمرو، (1988)، الكتاب، (ط3)، مكتبة الخانجي، مصر.

المسؤول، عبد العلي، (2007)، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلّق به، دار السلام، مصر.

رحيم، رياض، (2020)، مظاهر إجراء الوصل مجرى الوقف في العربية، دواة، العراق، 6، 23، 81-105.

القرني، علي. (2013). إجراء الوصل مجرى الوقف في العربية: جمع ودراسة. مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، ع4، 549-601.

ابن الحاجب، جمال الدين. (1995). الشافية في علم التصريف. السّعوديّة: المكتبة المكّيّة.

الصفاقسي، علي. (1974). تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، عمّا يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين. تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله.

ابن يعيش، موفق الدين. (2001). شرح المفصّل للزّمخشري. بيروت: دار الكتب العلمية.

السجستاني، عبد الله. (2002). المصاحِف. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

الزمخشري، محمود. (2006). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. بيروت: دار الكتاب العربي.

مختار.أحمد، وسالم.عبد العال. (1988). معجم القراءات القرآنية مع مقدّمة في القراءات وأشهر القرّاء. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.

الفراء، يحيى. (1955). معاني القرآن. القاهرة: دار الكتب المصرية.

الأستراباذي، رضي الدين. (1982). شرح شافية ابن الحاجب. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن منظور، محمد. (د س ن). لسان العرب. بيروت: دار صادر.

الفيروزآبادي، مجد الدين. (2005). القاموس المحيط. بيروت: مؤسسة الرسالة.